

الجامعة المستنصرية
كلية التربية
قسم التاريخ

محمد مهدي الوهاب
آراؤه ومواقفه في مجلس النواب العراقي
(١٩٥٤ - ١٩٥٨)

(آراء ومواقف - محمد مهدي - مجلس النواب)

م. د.
إخلاص لفته حريز

ملخص البحث باللغة العربية
يتناول هذا البحث احدى الشخصيات البرلمانية في العراق في العهد الملكي ،
وهو النائب محمد مهدي الوهاب نائب كربلاء ، اذ تم التطرق الى حياته ونسبه وبدايات
حياته العملية ، لاسيما بعد تخرجه من كلية الحقوق وممارسة المحاماة ، اصبحت نائباً
للبرلمان للمدة ما بين (١٩٥٤-١٩٥٨) قدم خلالها كل ما بوسعه خدمة للشعب العراقي
عامة والكربلائي خاصة ، ممثلاً عن منطقته التي نشأ فيها (كربلاء) للدورات الانتخابية
الثلاثة عشرة والخامسة عشرة ، كان لمداخلته وتعليقاته اثراً كبيراً في المواضيع التي

ناقشها في قبة البرلمان والتي اتصفت بالنشاط والحيوية في اغلب جلسات مجلس النواب العراقي .

المقدمة

حظيت الشخصيات العراقية التي ظهرت على المسرح السياسي خلال العهد الملكي . باهتمام كبير من لدن الباحثين الذين كانت جهودهم قيمة في هذا الجانب . اذ سلط هؤلاء الباحثون الأضواء على هذه الشخصيات في التطورات التي شهدتها البلاد ، ولكن بالمقابل هناك شخصيات لم تنل الاهتمام المطلوب ، ولاسيما (البرلمانية) التي عملت في الحياة النيابية وذلك لأسباب عدة ، يأتي في مقدمتها عزوف الباحثين عن الكتابة خشية من عدم ارتقاء المعلومات المتوافرة حولها إلى مستوى بحث او رسالة او أطروحة جامعية .

كان من ضمن هذه الشخصيات البرلمانية محمد مهدي الوهاب ، الامر الذي دفعني لكتابة هذا البحث لأنه كان نائباً في البرلمان في العهد الملكي . تناول البحث حياته ونسبه ، كما تم التركيز على الحياة النيابية وبرزت المواقف الشجاعة التي تناولها النائب محمد مهدي الوهاب ، ولاسيما في ميادين السياسة والاقتصاد عندما كان عضواً في مجلس النواب العراقي ممثلاً عن لواء كربلاء . على الرغم من ان المجلس لم

يسحب الثقة بشكل رسمي من اية وزارة طوال العهد الملكي في العراق ، الا ان هذا لم يمنع النائب من ممارسة دوره الرقابي النيابي . إذ كان لصوته المسموع اثر كبير في التعليقات والمداخلات التي اثارها في البرلمان .

اعتمد البحث بالدرجة الاولى على محاضر مجلس النواب العراقي ، ولاسيما ما بين الاعوام (١٩٥٤-١٩٥٨) ، فضلاً عن كتب المصادر والمراجع الاخرى .

- حياته :

هو محمد مهدي بن عبد الوهاب بن عبد الرزاق بن عبد الوهاب بن محمد علي بن عباس نعمة الله بن يحيى ال طعمة من ال فائز الموسوي^(١).

تعد اسرة ال طعمة من اقدم الاسر والبيوتات العلوية التي انحدرت من السيد محمد الحائري بن السيد ابراهيم المجاب بن السيد محمد العابد بن الامام موسى بن جعفر (عليه السلام) ، الذي استوطن كربلاء عام (٢٤٧هـ)، وهو الجد الاعلى لهذه السلالة التي كانت تعرف سابقاً بـ (سادات ال فائز) ولها في كربلاء وشثانة (عين التمر) اثار يرجع تاريخها الى قرون عدة^(٢) . وقد انجبت هذه الاسرة العلوية نقباء وسدنة وعلماء وخطباء وكتاب ، كان لهم دور مهم في تاريخ العراق عامة ، وكربلاء خاصة ، منهم السيد طعمة علم الدين الحائري الموسوي^(٣) ، ومن علماء هذه الاسرة المتأخرين سماعة العلامة الحاج السيد عبد الحسين الكليدار ال طعمة^(٤) ، سادن الروضة الحسينية ، الذي ترك العديد من المطبوعات التي تعالج مواضيع تاريخية وثقافية واسلامية^(٥) .

اما بالنسبة لتسميتهم (ال وهاب) ، فيرجع الى جدهم السيد وهاب ال طعمة حاكم كربلاء ونقيب اشرافها . وهو عبد الوهاب بن محمد علي بن عباس سادن الروضتين في كربلاء ، تولى حكم كربلاء للمدة (١٨٢٥-١٨٤٢) ، ومن ذريته السيد عبد الرزاق واحمد الوهاب ، اما والده فهو السيد عبد الوهاب بن عبد الرزاق بن عبد الوهاب رئيس بلدية كربلاء عام ١٩٢٦ ، اشترك في ثورة العشرين ضد الاحتلال البريطاني واعتقل إثرها في سجن الحلة^(٦) .

ولد محمد مهدي الوهاب في كربلاء عام ١٩١٤ ، درس الحقوق في بغداد ومارس المحاماة^(٧) ، فضلاً عن كونه صحفياً فقد كان معتمداً لجمعية ندوة الشباب العربي ، واصدر جريدة (الندوة) عام ١٩٤١ ، وألف محاضرات في شرح مجلة الاحكام الدولية^(٨) . انتخب نائباً عن كربلاء في مجلس النواب العراقي ما بين (١٩٥٤-١٩٥٨) لغاية سقوط النظام الملكي . توفي في الرابع من تموز عام ١٩٨٥^(٩) .

- الانتخابات النيابية في العراق الملكي ومشاركة النائب محمد مهدي الوهاب فيها :
قبل الحديث عن مشاركة نائب كربلاء محمد مهدي الوهاب في مجلس النواب العراقي للمدة (١٩٥٤-١٩٥٨) ، لا بد من الاشارة هنا الى مسألة مهمة في موضوع الانتخابات ، الا وهي كيف كانت تتم عملية اجرائها . وفي هذا الصدد علق فيليب ويلارد ايرلاند^(١٠) عن ذلك قائلاً:

"ان انتخابات المجلس النيابي العراقي كلها من دون استثناء ، كانت تسيطر عليها الحكومة العراقية بشدة ، واحياناً تحت ضغط من المقيمة البريطانية ... كانت اوامر الحكومة السرية الى موظفي الالوية كافة تنص على ضمان انتخاب مرشحها سواء كانوا من المنطقة او لم يكونوا حتى معروفين فيها ... ادخلت الحكومة عن قصد في قائمتها عدداً من مرشحي المعارضة جرياً على قاعدة الملك بان نواب المعارضة الموهوبين يثيرون خارج مجلس الامة مشاكل اكثر مما لو كانوا نواباً بالفعل"^(١١) .

وقد ايد هذا الرأي نوري السعيد^(١٢) عندما تحدث في مجلس النواب في الخامس من كانون الثاني ١٩٤٤ قائلاً :

" ان احداً لا يمكن ان يخرج نائباً مهما كانت منزلته في البلاد ومهما كانت خدماته في الدولة ما لم تأت الحكومة وترشحه ... أنا اراهن كل شخص يدعي بمركزه ووطنيته فليستقل الآن ويخرج ونعيد الانتخاب ولا ندخله في قائمة الحكومة ، ونرى هل هذا النائب الرفيع المنزلة والذي وراءه ما وراءه من المؤيدين يستطيع ان يخرج نائباً " ^(١٣) .

لم يعقد مجلس النواب في دورته الانتخابية الرابعة عشرة ، سوى جلسة واحدة فقط في السادس والعشرين من تموز ١٩٥٤ ، وقد اشترط نوري السعيد لقبول تأليف وزارته الثانية عشرة حل المجلس النيابي ولم تسوّغ الارادة الملكية اسباب الحل ، وجاء فيها ما نصه :

"استناداً الى الفقرة الثانية من المادة السادسة والعشرين من القانون الاساسي ، وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء من

ضرورة استفتاء الشعب العراقي حول بعض القضايا الاساسية ،
اصدرت ارادتنا الملكية بحل المجلس النيابي ، واجراء الانتخابات
وفقاً لاحكام القانون الاساسي^(١٤) .

ثمة حقيقة تاريخية لابد من الاشارة اليها وهي انه في هذه المرحلة بالذات كان
هناك تنافس خفي بين نوري السعيد وعبد الاله^(١٥) للسيطرة على شؤون الحكم ، فاراد
الاخير اقضاء نوري السعيد عن المجلس النيابي ، فاسند الوزارة الى ارشد العمري^(١٦)
لتحل المجلس الذي تدين اكثرية للسعيد ، واجراء انتخابات جديدة ينتج عنها اكثرية
مستقلة ، ترتبط بالبلاط مباشرة ومؤيدة لـ(عبد الاله) في من ينوي ترشيحه لرئاسة
الوزراء^(١٧) ، الامر الذي اغاظ نوري السعيد الذي لم يكن راضياً عن نتيجة الانتخابات ،
التي وضعت البلاد في موقف حرج بسبب عدم توافر اكثرية كافية تمكنه من اختيار
رئيس وزراء يستطيع ان يواجه المجلس ويتمتع بثقته بعيداً عن مناورات السعيد ، إذ
توزعت المقاعد النيابية بشكل يجعل من الصعب على اية حكومة تؤلف ان تواجه هذا
المجلس ما لم تتعاون مع كتلة نوري السعيد التي تلي كتلة البلاط من حيث عددها في
المجلس . فلم يجد عبد الاله الا التفاهم مع نوري السعيد ، ولاسيما بعد ان كشفت
الانتخابات قوة الجبهة الوطنية المعارضة^(١٨) . وازاء هذا الموقف سافر عبد الاله الى
اوربا لمصالحة نوري السعيد وتكليفه بتشكيل الوزارة ، واوضح له الموقف السياسي في
البلاد ورغبة الملك فيصل الثاني في تحقيق الاستقرار ، فوافق السعيد بعد ان اشترط
أموراً عدة^(١٩) .

شارك النائب محمد مهدي الوهاب ممثلاً عن كربلاء في انتخابات المجلس النيابي
في دورته الخامسة عشرة ، التي اجرتها الوزارة السعيدية الثانية عشرة في الثاني عشر
من ايلول ١٩٥٤^(٢٠) . وقد عقد المجلس اجتماعه الاول في السادس عشر من ايلول
من العام نفسه ، وقد اتم مدته القانونية ، ولم يبق سوى اقل من ثلاثة اشهر ، وقد حل
هذا المجلس بعد تعديل القانون الاساسي (الدستور) بعد اقامة الاتحاد العربي بين الاردن
والعراق ، حسب ما نص عليه الدستور ، وذلك في الثامن والعشرين من اذار ١٩٥٨ ،
واجريت الانتخابات الجديدة في الخامس من ايار ١٩٥٨ للمجلس النيابي في دورته
السادسة عشرة التي اصبح فيها محمد مهدي الوهاب نائباً عن كربلاء ايضاً ، الا ان

المجلس لم يستمر طويلاً إذ اطاحت ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ بالدستور والنظام الملكي واعلنت الجمهورية العراقية^(٢١).

- اراء محمد مهدي الوهاب ومواقفه السياسية في مجلس النواب العراقي :

- مواقف واء النائب محمد مهدي الوهاب من سياسة البلاد الداخلية :

عندما ناقش مجلس النواب في جلسته الثامنة عشرة المنعقدة في الرابع والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٥٥ ، التقرير الذي قدمته لجنة الشؤون الداخلية الخاص بقوائم المناطق الانتخابية^(٢٢) ، ارب نائب كربلاء محمد مهدي الوهاب عن ترحيبه بهذا التقرير من جهة ، كما انه رحب بزيادة عدد النواب في المناطق الانتخابية من جهة اخرى ، ولاسيما ان كانت هذه الزيادة قد جاءت نتيجة لازدياد عدد سكان العراق . ان يومها تحدث عن هذا الموضوع قائلاً:

"اني اشارك النواب الاخرين بان الاحصائيات الحالية لم تكن دقيقة وصحيحة ولكنها قانونية ، فأرجو من الحكومة ان تضع سياسة جديدة للاحصائيات عند القيام بها"^(٢٣).

كما علق نائب كربلاء على كلام النائب اسماعيل الغانم^(٢٤) ، نائب بغداد بشأن اضافة العشائر غير المسجلة ، التي تتفق مع مرسوم الانتخاب . ان قال ما نصه :

" سادتي انا لست معترضاً على هذه الزيادات التي حصلت ، ولكن لدي اعتراضاً واحداً وهو ما يخص منطقة واحدة في لواء كربلاء جعل مركزها الرطبة . اخواني ان العشائر الموجودة في لواء كربلاء يرجعون في امورهم الى ناحية عين التمر وان ادارتها هي التي تباشر امور التخمين ، كما ان معظمهم يسكنون في كربلاء وما حولها في المقاطعات المعروفة بالكمالية والكرطة وغيرهما فجعل منطقة موجودة في كربلاء وربطهم بلواء اخر وهو لواء الدليم امر يتعذر معه تطبيق مرسوم الانتخاب ، كما يتعذر على الناخبين القيام بعملية الانتخاب وهذه بادرة لم يسبق ان قبلت ولا طبقت وهي اقتطاع جزء من لواء وضمه الى لواء آخر وجعل المنطقة في لواء كربلاء ومركز المنطقة في لواء

آخر لذا ارجو من وزير الداخلية ان يغير مركز المنطقة في
الربطة ويجعلها في عين التمر^(٢٥).

واثناء انعقاد الجلسة الخامسة عشرة لمجلس النواب في الحادي عشر من كانون
الثاني ١٩٥٦ ، التي خصصت لمناقشة موضوع قانون الميزانية العامة للدولة عام
١٩٥٦ ، كان موضوع الميزانية المالية لوزارة العدل في مقدمة اعمال هذه الجلسة على
اساس ان "العدل اساس الملك" ، ((واذا حكمت بين الناس أن تحكموا بالعدل)) ، لذلك
تصدر موضوع "القضاء" اعمال هذه الجلسة^(٢٦).

فقد كان للنائب محمد مهدي الوهاب ممثل كربلاء ، وقفة ديمقراطية شجاعة
عندما تطرق إلى هذا الموضوع قائلاً:

"لقد استأثر القضاء باهتمام النواب المحترمين سواء في اللجنة
المالية او في هذا المجلس وذلك لان وزارة العدل هي وزارة
القضاء ولان الاخير هو السبيل الوحيد لاحقاق الحق وايصاله
الى ذويه ... سادتي انا لا اتهم القضاء بعدم النزاهة فهو لا يزال
متمتعاً بنزاهته ولكني ارى ان هذه النكسة [التراجع في قدسية
القضاء] ، مردها الى الضعف العلمي في رجال القضاء اذ
يتولى القضاء اليوم فريقان من القضاة احدهما ينتمي الى
المدرسة القديمة والآخر الى المدرسة الحديثة ، ومعظم الذين
ينتمون الى المدرسة القديمة قليلو الاطلاع على النظريات
الحديثة للقانون المدني وغيره من القوانين الاخرى ، والذين
ينتمون الى المدرسة الحديثة ضعفاء في هذا الجانب وعديمو
الاطلاع في الفقه الاسلامي ... كما ان المورد المعاشي ضعيف
لدرجة لا يشجع رجال القضاء على التعقيب والدرس
والتنقيب"^(٢٧).

كما انتقد النائب عمل بعض دوائر وزارة العدل ولاسيما (دوائر الطابو) التي تسرب
الكثير من سجلاتها للفساد ، وهذا ما يعرض بدوره املاك الناس للضياع والخطر كما
حدثت في الالوة الاخيرة حوادث تزوير معينة في الطابو يقوم بها موظفون صغار لا
تتجاوز رواتبهم الثمانية دنانير ، الامر الذي ادى الى اتلاف املاك المواطنين . وفي

السياق نفسه طلب النائب من وزير العدل عبد الجبار التكرلي^(٢٨) ان يولي هذه القضية الاهتمام اللازم وان يشرع قانوناً آخر بحيث تمدد المدد القانونية للقضايا التي لم يتسنَّ لاصحابها المراجعة ، ورفع مستوى الموظفين في القضاء معاشياً لكي يعود القضاء الى مستواه السابق^(٢٩) .

وجه النائب محمد مهدي الوهاب سؤالاً الى رئيس الحكومة نوري السعيد وعدد من الوزراء اثناء حضورهم جلسة مجلس النواب في الرابع والعشرين من كانون الثاني ١٩٥٦ . بشأن تخصيص مبالغ اضافية لانهاء تعمير العتبات المقدسة ، ولاسيما ان المبالغ المخصصة من الميزانية المالية لذلك العام قد نفدت او اوشكت على النفاد ، وبالذات في مدينة كربلاء ، متسائلاً عما اذا كانت الحكومة الموقرة تفكر بتخصيص مبالغ لتضمن سير الاعمال في المدة المتبقية من السنة المالية . وقد رد وزير المالية خليل كنة على النائب قائلاً:

" ان الحكومة وعلى رأسها فخامة نوري السعيد مهتمة بمراقد الائمة وبتخصيص الاعتمادات اللازمة لهذا الغرض مهما بلغت وقد كانت الوزارات التي تولي رئاستها فخامته تولي موضوع العتبات المقدسة كل اهتمامها واني لا اعد النائب المحترم بأن تجري الحكومة على هذه السياسة"^(٣٠) .

- مواقف وآراؤه في سياسة البلاد الخارجية :

شهدت الجلسة العاشرة من الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب التي عقدت في التاسع من كانون الثاني ١٩٥٦ ، برئاسة عبد الوهاب مرجان^(٣١) مناقشة موضوع (ميثاق بغداد)^(٣٢) وبعد ان تحدث عدد من النواب عن الميثاق ، رد رئيس الوزراء نوري السعيد على النواب بشأن هذا الموضوع بأن الميثاق " لم يكن يستهدف الا الغاء المعاهدة واستلام القاعدتين الجويتين في الشعبية والحبانية ولم نعطِ لاي احد أي التزام خارج حدود العراق ، وانما كل ما جاء في الميثاق هو ان العراق يدافع عن نفسه ضمن حدوده وحدود البلاد العربية اذا تعرضت لخطر هجوم اسرائيل " . كما طلب في الوقت نفسه من النواب ولاسيما الذين يحرصون على القضية الفلسطينية ان يوجّهوا السؤال الى الدول العربية التي لديها قواعد عسكرية غربية لا يمكن انكارها وهي ما زالت موجودة حتى الان في هذه الدول التي تدعي الحياد^(٣٣) .

وفي هذا الصدد علق محمد مهدي الوهاب ، بأن السياسة الخارجية للبلاد استأثرت باهتمام النواب المحترمين وهذا ناتج من استئثار هذه السياسة بالاهتمام في الاوساط العالمية الاجنبية بصورة عامة ، والعربية بصورة خاصة ، بالسياسة التي اتبعها رئيس الوزراء نوري السعيد بعد التطور الخطير الذي حصل في المجال الدولي ، وبعد ان كانت سياسة العراق اقليمية محلية . فالسياسة الخارجية تتلخص كما جاء في خطاب العرش بالغاء المعاهدة العراقية - البريطانية لعام ١٩٣٠ وتعزيز موقف العراق الدولي فضلاً عن السعي لتحسين العلاقات العربية وتوحيد الصفوف . وأضاف قائلاً : "ولهذا انا اختلف مع النواب القائلين بوجوب تحقيق الغاء المعاهدة مع بذل اقل ما يمكن من المال"، وامتدح النائب رئيس الوزراء واعضاء حكومته على جهودهم بشأن السياسة الخارجية للعراق التي تمخضت عن نتائج جيدة كان لها الاثر في تعزيز مركز العراق الدولي وقد ظهر ذلك جلياً وواضحاً اثر التوقيع على ميثاق بغداد^(٣٤) .

اما بشأن الشؤون العربية ودعم القضايا العربية ولاسيما القضية الفلسطينية ، فقد رحب محمد مهدي الوهاب بكل مسعى تقوم به الحكومة العراقية بإعادة العلاقات العربية الى "متانتها وقوتها" . وقد اشار إلى أن الحكومة العراقية قد بذلت اقصى الجهود في سبيل توثيق هذه العلاقات ، معتقداً بأنه لا اختلاف بالرأي على ذلك بين امي او متعلم سياسي او غير سياسي مناوئ للسعيد او مؤيد له ، إذ على الرغم من الدعايات المغرضة فان العراق بقي مخلصاً للقضية العربية ومعتزاً بموقفه العربي . وفي السياق ذاته اشار إلى أن العلاقات الاخوية لا تسود ما دامت تسود في بعض الدول العربية "سياسة شراء الذمم" وما دام بعض العرب يعرضون ضمائرهم وذممهم في سوق السياسة. ومضي الوهاب متحدثاً باعتزاز عن دور العراق في تبني سياسة عربية قومية منذ ان اسس الملك فيصل الاول الدولة العراقية في الثالث والعشرين من اب ١٩٢١ ، وضحي برجاله وامواله في سبيل القضية العربية ، ولاسيما فلسطين ، في الوقت الذي كانت تتنصل بعض تلك الدول عن عروبتها وتطبق في سياستها سياسة محلية . وقال "وعليه فاني لا اطلب من الحكومة العراقية ان تهبط الى المستوى الوضع التي هبطت اليه هذه الدعايات"^(٣٥) ، التي كشفها رئيس الوزراء نوري السعيد في الخطاب الذي ألقاه في مجلس النواب في الثامن من كانون الثاني ١٩٥٦ ، والذي بيّن فيه عن حقائق مهمة بمواقف بعض الدول العربية تجاه سياسة العراق الخارجية^(٣٦) .

واظهر محمد مهدي الوهاب في الخطاب الذي القاه في الجلسة الثامنة المنعقدة في الثالث والعشرين من شباط ١٩٥٧ ، وقفة ديمقراطية اخرى عندما انتقد موقف بعض الدول العربية ، ولاسيما سوريا ومصر ، تجاه سياسة العراق الخارجية قبل عقد ميثاق بغداد ، مشيراً إلى أنه ما ان اقدمت الحكومة العراقية على عقد الميثاق المذكور حتى اشتدت الحملات والدعايات ضد العراق واظهرته بمظهر البلد المستبعد عن عروبه والمنتصل من واجباته الوطنية . وعندما حدث العدوان الثلاثي على مصر اظهر العراق موقفاً مشرفاً وسعى بدبلوماسية الى حشد الدول الصديقة والاسلامية من اعضاء ميثاق بغداد ودعا لتأييد مصر ، الامر الذي جعل سياسة العالم يمدحون موقف العراق^(٣٧) .

وعندما عرضت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب تقريرها بشأن لائحة قانون انضمام العراق الى اتفاقية منع ومعاقبة جريمة ابادة الجنس البشري . علق محمد مهدي الوهاب قائلاً :

"ان هذه الاتفاقية لها اهمية بالغة . لو طبقت تطبيقاً عادلاً لوضعت حداً لاستهتار الحكومات الاستعمارية في الشعوب الضعيفة ، ولدى الرجوع لهذه الاتفاقية نجد اننا لسنا بحاجة اليها ما دامت السيطرة على احكامها للدول المنتصرة وان فكرتها نشأت بعد الحرب العالمية الثانية على اثر اكتشاف معسكرات في المانيا وعلى اثر محاكمة النازيين المتهمين باثارة الحروب . فمجال تطبيق هذه اللائحة هو في ايام السلم ليس الا ، غير اننا نؤمن ايماناً صادقاً بان هذه الاتفاقية لا تطبق على الدول الاستعمارية انما هي تطبق من قبلهم على هذه الشعوب والا لوضعت حداً لاعمال فرنسا في الجزائر"^(٣٨) .

كما اعترض نائب كربلاء في الصدد نفسه على مقترح نائب الموصل سامي باشعالم^(٣٩) المتعلق بشأن رفض هذه اللائحة مكتفياً بارسال احتجاج ضد سياسة فرنسا والدول الاستعمارية ، فقد رد عليه محمد مهدي الوهاب ، بان رفض الاتفاقية في غير صالح العرب اذ سئمن من تقديم الاحتجاجات غير اني مع الوقت نفسه اقترح ارسال ما جرى في هذه الجلسة الى سكرتير هيئة الامم المتحدة كملحق ليطلع على ما في شعور العراق تجاه هذه الاتفاقية وتجاه اعمال فرنسا في الجزائر^(٤٠) .

- محمد مهدي الوهاب يناقش الحالة الاقتصادية للبلاد في مجلس النواب العراقي:

امتدح النائب محمد مهدي الوهاب السياسة الحكيمة التي اتبعها نوري السعيد بشأن تأسيس مجلس الاعمار وتهيئة المشاريع الكبيرة ، اثناء مناقشة مجلس النواب في جلسته المنعقدة في الثالث والعشرين من شباط ١٩٥٥ موضوع لائحة ميزانية وزارة الاعمار ومجلس الاعمار ، اذ تحدث النائب قائلاً: " عند النظر الى هذه اللائحة يظهر لنا عاملان متناقضان : الاول يمثل الحزن والالم ، والعامل الثاني السرور والامل ، ونقصد بالاول المشاريع التي خصصت لها الملايين من الدنانير لدى الدول المتقدمة هي مشاريع بدائية مما يدل على ان العراق متأخر عن ركب العالم المتمدن بالرغم من افتقاره الى هذه المشاريع وذلك بفتح الطرق وشق الترع وانشاء المباني والمؤسسات ، مما يدل على ان العراق لم يأل في الماضي هذه الناحية اهمية تذكر ، ولو كانت للعراق سياسة علمية صحيحة في الماضي لأمكن ان يستغنى عن هذه المشاريع وان يتم صرف هذه الملايين على مشاريع اخرى تدر عليه الخير والرفاه . اما العامل الثاني وهو السرور والغبطة وهو اذا تحققت هذه المشاريع فسوف يتمتع العراق بمستقبل زاهر لذلك من حق النائب ان يطالب بتخصيص مبالغ لاصلاح مناطقه الانتخابية او مدينته" (٤١) .

كما انتقد النائب في الجلسة نفسها ، سوء الخدمات في مدينة كربلاء ، وعدها اسوأ دعاية للعراق بوضعها الحاضر ، بل انها تعطي فكرة واضحة لتأخر العراق فهي اكثر مدن العراق تعرضاً للزيارات من مختلف انحاء العالم على اختلاف مللهم وجنسياتهم، مشيراً إلى انه "على سبيل المثال زار مدينة كربلاء في الاسبوع الماضي الوفد التركي برئاسة عدنان مندريس وقبله عدد من الامراء والملوك . فمدينة كهذه مفتقرة لجميع الاصلاحات بوضعها الحاضر لا تترك دعاية حسنة للعراق" . لذلك قدم النائب جملة من التساؤلات داخل اروقة المجلس متسائلاً عما اذا كانت الحكومات الماضية قد اولت هذه المدينة صاحبة المنزلة التاريخية الاهمية اللازمة . واستدل على عدم ايلائها الاهتمام اللازم ، من خلال ما ورد في التقارير الرسمية الخاصة ب (لواء كربلاء) لعام ١٩٥٤-١٩٥٥ ، التي ذكرت ان مدينة كربلاء تحتاج في الوقت الحاضر الى ٢٢ مدرسة وذلك لان المدارس المشغولة جميعها مستأجرة وان وزارة الاعمار لم تشيد في هذا اللواء اية مدرسة ابتدائية في السنوات الماضية بخلاف الحال في بقية الاولوية ، حيث شيدت ٦ مدارس في كل لواء ، كما لم يشيد مجلس الاعمار في كربلاء

سوى دار للمتصرف بكلفة (٤٧٠٠) دينار ومستوصف مع دار للطبيب في كربلاء بكلفة (٣٧٠٠) دينار ، ليضيف قائلاً : " هذا كل ما انفق على المدينة من المبالغ المخصصة لها". ولكن في الوقت نفسه، اثنى النائب على الجهود المضنية التي بذلها نوري السعيد رئيس الوزراء من ناحية الدعم والاهتمام الذي قدمه لهذه المدينة^(٤٢) .

كما طالب النائب باجراء التعلية الترابية في طريق كربلاء - طويريج ، التي سبق ان اخفقت الشركة التي تعهدت بهذه المهمة باجرائها ، موضحاً انه لم يجد اية اشارة لذلك في منهاج مجلس الاعمار عن تبليط هذا الطريق على الرغم من وعود وزير الاعمار بذلك ، وكذلك الامر بالنسبة لطريق كربلاء- المسيب فضلاً عن الطريق الذي يصل المسيب بالقرية العصرية الذي لم يكن يصلح باعتقاده لسير السيارات ولا يمكن ان يهمل بعد ان سيتم تبليط الطريق الخاص ببغداد - الحلة^(٤٣) .

ودعا محمد مهدي الوهاب وهو يناقش الاوضاع الاقتصادية للبلاد في مجلس النواب ، الحكومة العراقية الى الاهتمام بمنتوج التمور ، وذلك عندما قدمت لجنة الشؤون الاقتصادية تقريرها الخاص بتعديل لائحة قانون جمعية التمور ، مشيراً الى ان الحكومات المتعاقبة لو كانت مهتمة بهذا المنتج الحيوي لما "استصرخ الملاكون والفلاحون" نتيجة لما اصابهم من هذه النكبة" ، وقد تكون هذه اللائحة من جملة الوسائل الكفيلة لاحتكار التمور لمدة ثلاث سنوات ، الا ان وزير الاقتصاد بإيجاده هذه اللائحة قد تكون كفيلة لانقاذ الملاكين والفلاحين الذين لا تزال تمورهم مكدسة في المخازن وكميتها تزيد على اربعين الف طن وسوف يأتيهم الصيف الحار فيضطر اصحابه الى رميه في الشوارع في حين انهم دفعوا رسوم الاستهلاك عليها . وتساءل : "هل فكرت الحكومة في ايجاد الوسائل الكافية للمحافظة على هذا المنتج وانقاذ الملاكين والفلاحين من الحالة التي هم فيها"^(٤٤) . لهذا رأى النائب ان موضوع الاحتكار من احسن الطرق التي تؤدي الى معالجة المشكلة على أساس انه يؤدي الى تثبيت الاسعار وتحسين المنتج ، ولاسيما ان الحكومة عازمة على تصنيف هذه المادة الحيوية فاذا ترك حراً امتنع على الحكومة تصنيف هذه المادة ، لهذا رأى النائب ان يدعو الوزير الملاكين الى عقد مؤتمر "لمعالجة هذه الاخطاء التي واجهتنا في هاتين السنتين" ، كما رأى النائب ان السعر المخصص في العقد هو سعر زهيد لا يتناسب ومستوى المعيشة وارتفاع الاسعار^(٤٥) .

ويعد خطاب محمد مهدي الوهاب في الجلسة السادسة عشرة المنعقدة في الثاني والعشرين من كانون ١٩٥٦ ، الذي ناقش فيه موضوع الزراعة والامور المتعلقة بها مثل استيراد الحنطة ومكافحة الآفات الزراعية والامور المتعلقة بها مثل استيراد الحنطة ومكافحة الآفات الزراعية ، واحداً من اهم الخطب الاقتصادية في هذه الجلسة ، إذ اوضح فيه "ان نهضة العراق الاقتصادية يجب ان يواكبها في بلد زراعي كالعراق نهضة زراعية من مقوماتها مشاريع الري التي ابدت الحكومة الاهتمام بها . لذا ارى من الواجبات الملقة على عاتق وزارة الزراعة هي ان تتعاون مع الوزارات ذات العلاقة لغرض ايجاد اسواق لتصدير المحصولات الزراعية خارج العراق ليتمكن الفلاح والملاك من العيش برفاه" . كما اوضح الوهاب ان هناك اموراً متعلقة بشؤون الزراعة وهي قضية المبالز . فالزراعة الحديثة تتطلب ان ينشأ بجانب كل قناة مبزل لحماية تلك الاراضي من ترسبات الاملاح . وعرض الوهاب موضوع المشاريع القديمة في كربلاء على وزير الزراعة رشدي الجلبي^(٤٦) طالباً منه الاهتمام بالمبالز الخارجية من اجل انقاذها من التلف والاملاح والمستنقعات ، يشير الى ان الوزير يعلم ان كربلاء تعد مصدراً زراعياً للفواكه والتمور فاذا اهملت المبالز الخارجية لهذه البساتين ففي خلال (١٠) سنوات القادمة سيتم القضاء على هذه البساتين . ودعا الى ضرورة اهمام الحكومة بهذا المحصول الزراعي وجلب المكائن لتحسين زراعة الفواكه والعمل على تصديرها الى الخارج اسوة بما هو جار في دول الجوار^(٤٧) ، ولاسيما ان الحكومة خصصت المبالغ اللازمة للقيام بالخدمات الضرورية التي تتطلبها نهضة البلاد الزراعية ضمن ميزانية وزارة الزراعة والدوائر التابعة لها لعام ١٩٥٦ المالية البالغة بـ (٢٥٦٨٦٢٠) ديناراً أي بزيادة تقرب من (٤٠٠٠٠٠) دينار عن اعتمادات السنة السابقة^(٤٨) .

عالج النائب في هذه الجلسة ايضاً ، قضية الاراضي التي غمرتها مياه هور ابي دبس في فيضان عام ١٩٥٤ وتقرر تعويض اصحابها تعويضاً مناسباً ، وقد مضت مدة تقرب من السنتين ولم تنتهِ الدراسات لتعويض هؤلاء ، وذكر انه لمس اهتماماً بالغاً من وزير الزراعة ، بيد ان المشروع لا يزال رهن الدراسة في الدوائر الفنية . ورجا الوهاب الوزير ان يضاعف اهتمامه ويطلب الى الدوائر ذات العلاقة انجازها وانقاذ اهالي عين التمر الذين فقدوا اراضيهم بسبب فيضان عام ١٩٥٤^(٤٩) .

واثناء مناقشة مجلس النواب في جلسته التاسعة عشرة المنعقدة في الخامس من شباط ١٩٥٨ ، لموضوع لائحة قانون الميزانية العامة لعام ١٩٥٨ المالية ، قدّم الوهاب جملة من التساؤلات التي تتعلق ببعض المشاريع الزراعية لمدينة كربلاء والتي سبق وان قررتها الحكومات السابقة ، والتي لها مساس بالزراعة التي لم تنجز حتى ذلك الوقت ، لكنه في الوقت نفسه ، وجّه المسؤولية الى الوزارة الحالية لكونها تولت الحكم منذ مدة قصيرة وهي غير كافية للاطلاع على هذه المشاريع وفي مقدمتها مبالز الري ، مشيراً إلى ان مدينة كربلاء تعتمد في اقتصادها على الزراعة ولكن بتعاقب السنين ضؤل هذا المصدر وسبب ذلك هو وجود المستنقعات وعدم وجود مبالغ كافية ، وتأخر الحكومة في انشاء مبالز في المدينة على الرغم من كثرة الطلبات التي تقدم بها المزارعون الى الحكومة لانشاء المبالز^(٥٠) .

الخاتمة

كشفت صفحات هذا البحث ان محمد مهدي الوهاب ، كانت له مواقف وآراء شأنه في ذلك شأن أعضاء المجلس النيابي ، اذ كان له صوت مسموع وصريح اثناء المناقشات التي شهدها مجلس النواب . كما اتصفت مناقشاته بالنشاط والحيوية في اغلب جلسات مجلس النواب ، وغالباً ما كانت افكاره تتوافق مع الافكار المعروضة من أعضاء مجلس النواب أو تتناقض معهم في بعض الاحيان . كما تبين أنه كان من النواب المؤيدين لحكومة نوري السعيد ، وهذا ما ظهر جلياً في اغلب الجلسات التي حضر فيها رئيس الوزراء الى المجلس النيابي والتي امتدح النائب خلالها سياسة الحكومة في المجالين الداخلي والخارجي .

حرص النائب في مداخلته خلال مجلس النواب ، على مناقشة الامور التي تهم حياة الفرد العراقي بشكل عام ، والكربلائي بشكل خاص ، ولاسيما في القرى والنواحي ، وان كان اكثرها يغلب عليها الطابع المحلي الذي كان يتعلق بـ (لواء كربلاء) كونه يمثل منطقته الانتخابية التي يتشرف بتمثيلها في البرلمان ، منطلقاً من كون هذه المناطق تحتاج الى معالجة اصلاحية وخدمية لاسيما على الجانب الاقتصادي (الزراعي) نتيجة لواقعها المتردي .

على اية حال ، فقد قدم النائب محمد مهدي الوهاب الشيء الكثير للشعب العراقي ، فلم يترك ميداناً من ميادين السياسة والاقتصاد الا وطرقه من اجل ان يقدم كل ما في وسعه لهذا البلد حسب اجتهاده وقناعاته ونظرته للأمور . وكان له دور واضح في المجلس النيابي ، اذ كان له الرأي المقبول في جميع الجلسات التي حضرها وابدى المناقشة حولها وهذه ميزة ايجابية ومطلوبة ، وفي الوقت نفسه تسجل لمن يتبوأ مهمة تمثيل الارادة الشعبية في المجلس النيابي .

- (١) سلمان ال طعمة ، معجم رجال الفكر والادب في كربلاء ، الطبعة الاولى ، دار المحجة البيضاء ، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص ٢٣٣ .
- (٢) ابراهيم شمس الدين القزويني الحائري ، البيوتات العلوية في كربلاء ، الجزء الاول ، مطبعة كربلاء ، ١٩٦٣ ، ص ١٨ .
- (٣) نور الدين الشاهروردي ، تاريخ الحركة العلمية في كربلاء ، الطبعة الاولى ، دار العلوم ، بيروت ، ١٩٩٠ ، ص ٢١٩ .
- (٤) عبد الحسين الكليدار : ولد عبد الحسين بن علي بن السيد جواد الكليدار ال طعمة في كربلاء عام ١٨٨٢ ، وتولى سدانة الروضة الحسينية للمدة (١٩٠٠-١٩٣٠) ، عُين عضواً في مجلس الاعيان في تشرين الثاني ١٩٢٥ لغاية تموز ١٩٢٩ . انصرف بعد ذلك للتأليف ، فألف العديد من المؤلفات منها (تاريخ كربلاء المعلى) و(بغية النبلاء في تاريخ كربلاء) . توفي عام ١٩٦٠ ينظر: مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، الجزء الثاني ، الطبعة الاولى ، دار الحكمة ، لندن ، ٢٠٠٤ ، ص ٣٧٥ .
- (٥) سلمان هادي الطعمة ، تراث كربلاء ، الطبعة الاولى ، مؤسسة الاعلامي للمطبوعات ، مطبعة الآداب ، النجف ، ١٩٦٤ ، ص ٩٤ .
- (٦) مير بصري ، المصدر السابق ، ص ٣٨١ .
- (٧) المصدر نفسه ، ص ٣٨٢ .
- (٨) سلمان ال طعمة ، معجم رجال الفكر ... ، ص ٢٤٣ .
- (٩) مير بصري ، المصدر السابق ، ص ٣٨٢ .
- (١٠) مؤلف امريكي ، مختص بالعلوم السياسية ، حصل على شهادة الدكتوراه عام ١٩٣٦ من جامعة لندن عن اطروحته الموسومة بـ (العراق دراسة في تطوره السياسي) ، عمل في التدريس في الجامعة الامريكية في بيروت . للمزيد من التفاصيل ينظر: فيليب ويلارد ايرلاند ، العراق دراسة في تطوره السياسي ، ترجمة جعفر الخياط ، دار الكشاف ، بيروت ، ١٩٤٩ .
- (١١) نقلاً عن : جعفر عباس حميدي ، الانتخابات النيابية في العراق في العهد الملكي ١٩٢٥-١٩٥٨ دراسة تحليلية ، بغداد ، ٢٠١٠ ، ص ١٩ .
- (١٢) رئيس وزراء العراق في العهد الملكي لأربع عشرة مرة خلال المدة ما بين عامي (١٩٣٠-١٩٥٨) .
- (١٣) جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص ٢٠ .

(١٤) نصت الفقرة الثانية من المادة السادسة والعشرين من القانون الاساسي ، على ان "الملك هو الذي يصدر الاوامر باجراء الانتخاب العام لمجلس النواب وهو يفتح هذا المجلس ويؤجله ويفضه ويحلّه وفقاً لاحكام القانون" . ينظر: القانون الاساسي العراقي مع تعديلاته لسنة ١٩٢٥ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤١ ، ص ٨ .

(١٥) اصبح وصياً على عرش العراق للمدة من ١٩٣٩-١٩٥٣ وذلك لصغر سن الملك فيصل الثاني .

(١٦) ارشد العمري : (١٨٨٨-١٩٧٨) ولد في الموصل . اصبح رئيساً لوزراء العراق مرتين عامي (١٩٤٦-١٩٥٤) ، فضلاً عن تقلده العديد من الوظائف الادارية. ينظر: مؤيد الوندائي ، اعلام الشخصيات السياسية العراقية في وثائق بريطانية ١٩٣٥-١٩٥٨ ، عمان ، ٢٠١٢ ، ص ٦٦ .

(١٧) عبد الكريم ياسين رمضان ، الحياة النيابية في العراق ١٩٥٣-١٩٥٨ (دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ١٩٨٧ ، ص ٥٤ .

(١٨) للمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع ينظر: خيرى امين العمري ، الخلاف بين البلاط الملكي ونوري السعيد ، الطبعة الاولى ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٧٩ .

(١٩) عبد الكريم ياسين رمضان ، المصدر السابق ، ص ٥٥-٥٦ .

(٢٠) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء العاشر ، مطبعة العرفان ، بيروت ، ١٩٦٨ ، ص ٢٩٦-٢٩٧ .

(٢١) جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ص ١٨ .

(٢٢) لا بد من الاشارة هنا الى ان قانون انتخاب النواب في العهد الملكي للمدة من

(٢٢) تشرين الاول ١٩٢٤ ولغاية ١٨ كانون الاول ١٩٥٢) كان قائماً على الاقتراع

الخفي والانتخاب غير المباشر ، حيث ان الانتخاب يتم على درجتين أي ان المواطنين

ينتخبون ممثلين عنهم ، وهؤلاء الممثلون يقومون بانتخاب المرشحين لعضوية مجلس

النواب . وعدّ اللواء منطقة انتخابية واحدة ، وبواسطة هذا القانون استطاعت الحكومة

ان تختار النواب حتى اصبح اغلبهم معينين من قبلها . ولم يدخل أي نائب من العمال

والفلاحين منذ تأسيسه الى زواله على الرغم من انهم يشكلون اكثرية سكان العراق ،

وكان مقتصرراً على رؤساء العشائر والاقطاعيين وكبار الملاكين والتجار . واستمر هذا

القانون نافذاً الى ان صدر قانون انتخاب النواب عام ١٩٤٦ الذي تضمن اسساً جديدة،

كالترشيح والتزكية وزيادة عدد النواب وتصغير المناطق الانتخابية ولكنه ابقى على

الانتخاب غير المباشر لغاية عام ١٩٥٢ عندما وافقت الحكومة على مرسوم انتخاب

- النواب المباشر . للمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع ينظر: عبد الكريم ياسين رمضان، المصدر السابق ، ص ١٩-٢٠ .
- (٢٣) محاضر مجلس النواب العراقي ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥ ، الجلسة الثامنة عشرة في ٢٤ / ١ / ١٩٥٥ ، ص ٣٧٥ .
- (٢٤) اسماعيل الغانم (١٩٠٧-١٩٨٣) : ولد في منطقة الاعظمية ببغداد . ودرس الحقوق فيها وتخرج عام ١٩٣٠ . مارس المحاماة . انتخب نائباً عن بغداد في (حزيران ١٩٤٨- اذار ١٩٥٠) و(حزيران ١٩٥٠- اذار ١٩٥٢) و (كانون الثاني ١٩٥٣- ولغاية ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨) . ينظر: مير بصري ، المصدر السابق ، ص ٤٥٢ .
- (٢٥) محاضر مجلس النواب العراقي ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥ ، الجلسة الثامنة عشرة في ٢٤ / ١ / ١٩٥٥ ، ص ٣٧٥ .
- (٢٦) محاضر مجلس النواب العراقي ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦ ، الجلسة الخامسة عشرة في ٢١ / ١ / ١٩٥٦ ، ص ٢٦٩ .
- (٢٧) المصدر نفسه ، ص ٢٧٣ .
- (٢٨) عبد الجبار التكرلي : ولد في بغداد في محلة باب الشيخ عام ١٨٩٣ ، درس الحقوق ، تقلد عدداً من الوظائف الادارية في الدولة منها: حاكم صلح في البصرة، ونائباً عن لواء المنتفق ، ومدير العدلية العام ومدرساً للملك فيصل الثاني ، اصبح عضواً في مجلس الاعيان في وزارة نوري السعيد الثالثة عشرة (١٩٥٥-١٩٥٧) عين وزيراً للعدل للمدة من (١٩٥٦-١٩٥٨) مارس المحاماة بعد ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ لحين وفاته في السادس من تموز ١٩٦٤ . ينظر: مير بصري ، المصدر السابق ، ص ١٩٦ .
- (٢٩) محاضر مجلس النواب العراقي ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦ ، الجلسة الخامسة عشرة في ٢١ / ١ / ١٩٥٦ ، ص ٢٧٣ .
- (٣٠) نقلاً عن : "الحوادث" (جريدة) ، بغداد ، العدد ٣٩١٤ ، في ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٦ .
- (٣١) عبد الوهاب مرجان : ولد عام ١٩٠٧ من اسرة معروفة في الحلة ، تخرج في كلية الحقوق في بغداد عام ١٩٣٣ ، انتخب نائباً عن لواء الحلة في اذار ١٩٤٧ واستمر في جميع الدورات الانتخابية حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ . عين اكثر من مرة وزيراً ، كما اصبح رئيساً لمجلس النواب اكثر من اربع مرات . تولى رئاسة الوزراء مرة واحدة في الخامس عشر من كانون الاول ١٩٥٧ لغاية الثاني من اذار ١٩٥٨ . توفي عام ١٩٦٤ . للمزيد من التفاصيل ينظر: حسن احمد ابراهيم المعموري ، عبد الوهاب مرجان

ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير (منشورة) ، كلية التربية ، جامعة بابل ، ٢٠٠٧ .

(٣٢) للمزيد من التفاصيل عن الميثاق ينظر: ليلى ياسين حسين الامير ، نوري السعيد ودوره في حلف بغداد واثره في العلاقات العراقية العربية حتى عام ١٩٥٨ ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، ٢٠٠٢ .

(٣٣) "الزمان" (جريدة) ، بغداد ، العدد ٥٥٣٥ ، ٨ كانون الثاني ١٩٥٦ .

(٣٤) محاضر مجلس النواب العراقي ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦ ، الجلسة العاشرة في ٩/١/١٩٥٦ ، ص ١٦٠ .

(٣٥) المصدر نفسه ، ص ١٦١ .

(٣٦) "الحوادث" (جريدة) ، بغداد ، العدد ٣٩٠٠ ، ٩ كانون الثاني ١٩٥٦ .

(٣٧) محاضر مجلس النواب العراقي ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧ ، الجلسة الثامنة في ٢٣ شباط ١٩٥٧ ، ص ١١٢ .

(٣٨) محاضر مجلس النواب العراقي ، الدورة الانتخابية السادسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٧-١٩٥٨ ، الجلسة الخامسة في ٤ كانون الثاني ١٩٥٨ ، ص ٥٢ .

(٣٩) سامي باشعالم : انتخب نائباً عن لواء الموصل في العهد الملكي ، كان محسوباً على جماعة مصطفى العمري الذي شكل وزارتين ، اصبح رئيس ديوان الاوقاف في العهد الجمهوري واختلف مع احمد حسن البكر والتجأ الى السعودية وعين موظفاً في الحرم الملكي. ينظر: عمر محمد الطالب ، موسوعة اعلام الموصل في القرن العشرين في الموقع التالي على الانترنت :

<http://www.omaraltaleb.com>.

(٤٠) محاضر مجلس النواب العراقي ، الدورة الانتخابية السادسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٧-١٩٥٨ ، الجلسة الخامسة في ٤ كانون الثاني ١٩٥٨ ، ص ٥٢ .

(٤١) محاضر مجلس النواب العراقي ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٥٤-١٩٥٥ ، الجلسة السابعة والعشرون في ٢٣ شباط ١٩٥٥ ، ص ٥٥٤ .

(٤٢) المصدر نفسه .

(٤٣) المصدر نفسه .

(٤٤) محاضر مجلس النواب العراقي ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٥٤ ، الجلسة الثلاثون في ٢٣ آذار ١٩٥٥ ، ص ٦١٨ .

(٤٥) محاضر مجلس النواب العراقي ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي

لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧ ، الجلسة الحادية عشرة في ٢٦ شباط ١٩٥٧ ، ص ٢٢٤ .

(٤٦) رشدي الجليبي (١٩١٧-١٩٩٨) : ولد في منطقة الكاظمية في بغداد ، درس في كلية

الحقوق في بغداد ، كما درس في الجامعة الامريكية في بيروت ونال شهادة بكالوريوس

علوم في الاقتصاد . انتخب نائباً عن بغداد ممثلاً عن الكاظمية للأعوام (١٩٤٨ ،

١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، ١٩٥٨) . عين وزيراً أكثر من مرة ، ولكنه احتفظ بوزارة الزراعة

كثيراً من السابع من ايار ١٩٥٥ ولغاية العشرين من حزيران ١٩٥٧ . اعتقل إثر قيام

ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، واطلق سراحه وبعدها اقام في لندن ، توفي في الثامن عشر

من شباط ١٩٩٨ في لندن ودفن فيها . ينظر: مير بصري ، المصدر السابق ،

ص ١٨٦ .

(٤٧) محاضر مجلس النواب العراقي ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي

لعام ١٩٥٥ ، الجلسة السادسة عشرة في ٢٢ كانون الثاني ١٩٥٦ ، ص ٣٠٩ .

(٤٨) "الزمان" (جريدة) ، بغداد ، العدد ٥٥٣٤ ، ٧ كانون الثاني ١٩٥٦ .

(٤٩) المصدر نفسه ، العدد ٥٥٤٩ ، ٢٤ كانون الثاني ١٩٥٦ .

(٥٠) محاضر مجلس النواب العراقي ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي

لعام ١٩٥٧ ، الجلسة التاسعة عشرة في ٥ شباط ١٩٥٨ ، ص ٣٢٨ .

قائمة المصادر
أولاً: الوثائق المشورة (محاضر مجلس النواب العراقي)

- محاضر مجلس النواب العراقي ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٤ .
- محاضر مجلس النواب العراقي ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٧ .
- محاضر مجلس النواب العراقي ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦-١٩٥٧ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٨ .
- محاضر مجلس النواب العراقي ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لعام ١٩٥٧ ، مطبعة الحكومة ، بغداد .
- محاضر مجلس النواب العراقي ، الدورة الانتخابية السادسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٧-١٩٥٨ ، مطبعة الحكومة ، بغداد .

ثانياً : الكتب

- ابراهيم شمس الدين القزويني الحائري ، البيوتات العلوية في كربلاء ، الجزء الاول، مطبعة كربلاء ، ١٩٦٣ .
- جعفر عباس حميدي ، الانتخابات النيابية في العراق في العهد الملكي ١٩٢٥-١٩٥٨ دراسة تحليلية ، بغداد ، ٢٠١٠ .
- خيرى امين العمري ، الخلاف بين البلاط الملكي ونوري السعيد ، الطبعة الاولى، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٧٩ .
- سلمان هادي الطعمة ، تراث كربلاء ، الطبعة الاولى ، مؤسسة الاعلامي للمطبوعات، مطبعة الآداب ، النجف ، ١٩٦٤ .
- سلمان ال طعمة ، معجم رجال الفكر والادب في كربلاء ، الطبعة الاولى ، دار المحجة البيضاء ، بيروت ، ١٩٩٩ .
- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء العاشر ، مطبعة العرفان ، بيروت ، ١٩٦٨ .

- عبد الكريم ياسين رمضان ، الحياة النيابية في العراق ١٩٥٣-١٩٥٨ (دراسة تاريخية) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، ١٩٨٧ .
- فيليب ويلارد ايرلاند ، العراق دراسة في تطوره السياسي ، ترجمة جعفر الخياط ، دار الكشف ، بيروت ، ١٩٤٩ .
- القانون الاساسي العراقي مع تعديلاته لسنة ١٩٢٥ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤١ .
- مؤيد الوندائي ، اعلام الشخصيات السياسية العراقية في وثائق بريطانية ١٩٣٥-١٩٥٨ ، عمان ، ٢٠١٢ .
- مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، الجزء الثاني ، الطبعة الاولى ، دار الحكمة ، لندن ، ٢٠٠٤ .
- نور الدين الشاهرودي ، تاريخ الحركة العلمية في كربلاء ، الطبعة الاولى ، دار العلوم ، بيروت ، ١٩٩٠ .

ثالثاً : الصحف

- "الزمان" ، بغداد ، ١٩٥٦ .
- "الحوادث" ، بغداد ، ١٩٥٦ .

رابعاً : موقع شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) :

<http://www.omaraltaleb.com>.

Abstract

This paper deals with one of the characters parliamentary in Iraq in the royal era, a MP Mohammad Mehdi Wahab Vice Karbala, as it was addressed to his life and lineage and the beginnings of his career, especially after graduating from the Faculty of Law and the practice of law, he became a deputy to the parliament for the period between (1954-1958) during which all he could serve the Iraqi people in general and Karbalaye special representative for his area where he grew up (Karbala) courses electoral thirteenth and fifteenth, was to interventions and comments a big impact on the topics discussed in the parliament, which characterized the activity and vitality in most of the sessions of the Council of Representatives of Iraq .

Muhammad Mahdi al-Wahhab
His views and positions in the Iraqi Council of Representatives
(1954 - 1958)

(Views and positions - Mohammed Mahdi - House of Representatives)

M.D
Aklass Lftah Hreaz